



## البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب جهة العمل الإسلامي

1993 – 1997 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
[ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ]  
[ آل عمران: 104]  
[ وَمَنْ أَحْسَنْ قَوْلًا مِمْنَ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ] [ فصلت: 33]

### مقدمة

#### أولاً : الأهداف والمنطلقات :

إن حزب جهة العمل الإسلامي يدعو إلى الإسلام ويعمل لاستئناف الحياة الإسلامية وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، لأن ذلك طريق السعادة في الدارين ، قال تعالى " فم اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكًا ومحشره يوم القيمة أعمى " .

إن هدف الحزب الأسماى وغاياته القصوى رضوان الله تبارك وتعالى ، فالله غايةه والقرآن دستوره ومحمد صلى الله عليه وسلم قائد ورائد إلى السعادة في الدارين يقتفي سيرته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصرة المظلومين . إن الحزب يدرك تماماً الإدراك خطورة التحدي الحضاري الذي تتعرض له أمتنا وحضارتنا ويستهدف القضاء على هوية الأمة وشخصيتها واستقلالها ورسالتها الإسلامية ، ويدرك خطورة الوجود اليهودي الذي يحتل فلسطين واراضي عربية أخرى ويدنس مقدساتنا ومسرى رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وبناء على ذلك فإن الحزب يعمل جاهداً للدفاع عن الأردن الذي جاهد أهله وبذلوا دمائهم من أجل الدفاع عن فلسطين وأدوا ونصروا إخوانهم المهاجرين واقتسموا معهم لقمة العيش .

إن الحزب يعتبر فلسطين أرضًا مقدسة ووقفاً عاماً على المسلمين حتى تقوم الساعة ، وأنه لا يمكن نظام أو منظمة أن تعرف بدولة لليهود على شبر من أرض فلسطين وإننا ندين كل من وافق على الحكم الذاتي ونعمل على تحرير كل فلسطين وكل أرض عربية مغصوبة بتراث الأمة تربية جهادية شاملة وتربيتها على الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين والانتقام للأمة والإسهام في وحدة الأمة وحريتها ومقاومة التغزو الاستعماري الأجنبي الجاثم على صدرها والغازي لفكها وثقافتها ، وترسيخ الوحدة الوطنية واملئحة الشوري والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه والحريات العامة ، وخدمة الجماهير والاهتمام بشؤون الشعب الحياتية والتنمية الشاملة وفق منهجنا الإسلامي المتميّز .

إضافة إلى ما تقدم من أهداف عامة فإن الحزب يعمل على تحقيق مبدأ الحرية المسؤولة لجميع وحماية حقوق الإنسان كما يؤكد لها الإسلام ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الدولة وتطهير أجهزتها واحداث الإصلاحات الازمة لبناء هذه الأجهزة على أساس سليم قادر على مواجهة التحديات المعاصرة ، والارتقاء بالخدمة المدنية في الدولة لرفع كفاءة العاملين في أجهزتها لخدمة المواطنين بنزاهة وكفاءة وتجدد ، واحترام كيان المرأة وإنزالها منزلتها التي أنزلها إليها الإسلام والتأكيد على بناء الأسرة على القيم الإيمانية والأخلاق الإسلامية ودعم المؤسسات الإسلامية ونشر رسالة المسجد والارتقاء بمستوى الدعوة والدعاة والتوجيه الديني وحماية القيم الدينية والأخلاقية .

من أجل ذلك فإن نواب الحركة الإسلامية رفعوا شعار ( الإسلام هو الحل ) وجاء حزبنا ليستمر في تبني هذا الشعار وترجمته إلى برامج عملية في جميع مجالات الحياة .

وهذا الشعار يعني أن كل ما تعانيه الأمة من مشكلات سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو فكرية أو غيرها كان نتيجة غياب الإسلام عن واقع حياتها في التشريع والقضاء والحكم والسياسة والأخلاق والاقتصاد وغير ذلك ، ولا علاج لذلك إلا أن يحكم الإسلام جميع نواحي حياتها فالإسلام هو الحل حينما تنبأه السلطات الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية ، والإسلام هو الحل حينما يصبح النظام الإسلامي هو المرجعية الأساسية في قضايا المجتمع المختلفة وإن هذا الشعار بمفهومه السابق لا يحقق دفعة واحدة وإنما يتحقق بالإصلاح المتدرج وفق السنن الإلهية في بناء الأفراد والمجتمعات والأمم .

إن الحزب يدرك أيضاً خطورة النظام العالمي الجديد بقيادة أمريكا على بلاد العرب والمسلمين فقد أحكم قبضته على العالم العربي واستعمره من جديد، وسيطر على أمواله واقتاصده تمهدًا لاستئصال ثقافته وفكرة ورسالته ، فقرر النصي ل لهذه المؤامرة وذلك من خلال إعداد الأمة وتوعيتها ووجهادها لإبطال مؤامرته الشريرة .

إن حزبنا المعتمد على الله أولاً ثم على الخيرين من أبناء هذا الوطن لا تبهره القوة الغاشمة لأعداء هذه الأمة ولا يفت من عضده كثرة الأدواء التي تفتتك بهذه الأمة بل يرى أن الليل قد آذن بالرحيل وأن تباشير الفجر تلوح في الأفق من خلال الصحوة الإسلامية المباركة التي تبشر بالنصر القريب من عند الله " وما النصر إلا من عند الله " .

وإن الحزب ليغتنم هذه الفرصة ليذكر في برنامجه الانتخابي الاخوة المواطنين في كل مكان من وطننا العزيز أنه يعتبر وجوده في المجلس النيابي إحدى الوسائل لتحقيق شعار الإسلام هو الحل واحدى الوسائل أيضًا لتحقيق رسالة الأمة في المنع والقوة وتحكيم شرع الله لاحفاف الحق ونشر العدل والمساواة بين الناس على اختلاف ألوانهم وأجناسهم

وأديانهم فنحن لا نحرض على عرض زائل وإنما نريد أن تكون لسان صدق يعبر عن آلام الأمة ويسعى لتحقيق آمالها في حياة كريمة .

إن هذا البرنامج الانتخابي الذي عرضنا فيه فلسفتنا واقتراحاتنا ووسائلنا العملية يشكل رؤية متواضعة لشعار ( الإسلام هو الحل ) ، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يوفقنا إلى تحقيق ما ورد فيه ، ونأمل من المواطن الكريم أن يؤازرنا ويعيننا ثقته على هذا البرنامج فيقوم بانتخاب مرشحي حزبنا حزب جبهة العمل الإسلامي ليتمكنوا من العمل لتحقيق برنامجهم ووسائلهم خدمة للدين والأمة والوطن .

قال تعالى : " وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبيل فتفرق بكم عن سبيله ذلك وصاكم به لعلكم تنقون " .

ثانياً : الحركة الإسلامية والعمل النبوي - نظرية تقويمية

إن حزبنا لم ينشأ من فراغ وإنما جاءليني على الخبرات الغنية للحركة الإسلامية في مجال العمل السياسي العام ويعتبر نواب الحزب مستقبلاً امتداداً لنجدية نواب الحركة الإسلامية الذين كانت لهم إنجازات متميزة في مختلف جواب العمل النبوي ، وسيقوم نوابنا إن شاء الله بإكمال المشاريع التي بدأها مجلس النواب الحادي عشر ، وبذلك يكون التواصل بين الماضي والمستقبل فلا نبدأ من فراغ وإننا لنقدر الجهود التي بذلها نواب الحركة الإسلامية ونضمنها هذا البرنامج الانتخابي لتذكير المواطنين بهذه الأعمال .

فقد قام نواب الحركة الإسلامية بتحقيق وظائف المجلس النبوي وواجباته من خلال الدور التشريعي للمجلس والدور الرقابي على أعمال الحكومة، ونفذوا جزءاً من برنامجهم الانتخابي الذي وعدوا الناس به في ظل القوانين والظروف المنشاة ، ونذكر من الإنجازات ما يلي :

أولاً : في مجال التشريع :

1. تم تعديل قانون مممة العدل العليا بما يضمن مصلحة المواطن وحريته ويعتبر على حقوقه، وقد ألغى تحصين القرار الإداري من هذا القانون وانسحب هذا الإلغاء على عشرات القوانين فلم يعد أي قرار إداري محصناً غير قابل للطعن .
2. تم تعديل قانون محكمة أمن الدولة ، فقد كانت من درجة واحدة ولا يقبل قرارها الإستئناف فأصبحت من درجتين ، وجاءت الدرجة الثانية من خمسة قضاة للتمييز يتضمنون في القرار شكلاً موضوعاً .
3. تم إلغاء قانون الدفاع الذي وضع سنة 1935م وطبق ووضع بدلاً منه قانون جديد للدفاع يطبق في الظروف الطارئة فقط .
4. وضع مشروع قانون الكسب غير المشروع ( من أين لك هذا ) وكان في مراحله الأخيرة قبل حل المجلس .
5. أقر مجلس النواب مشروع قانون نقابة المعلمين وتم رفعه إلى مجلس الأعيان .
6. روعي في العديد من القوانين إدخال عبارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية على الكثير من مواد هذه القوانين ، ومثال ذلك قانون شهداء الدفاع المدني وقانون رعاية الشباب .
7. اتخذ المجلس قراراً بوضع مشروع قانون لحظر الخمر وقد تقدمت الحكومة بهذا المشروع في نهاية الدورة الرابعة من المجلس النبوي الحادي عشر .

في مجال مراقبة السلطة التنفيذية والحربيات العامة وحقوق المواطنين

1. تم إلغاء تعليمات الأحكام العرفية .

2. تم تشكيل لجنة التحقيقات النبوية في عدد من قضايا الفساد المالي والإداري المنسوبة إلى عدد من الوزراء للمرة الأولى في المنطقة وحال دون تقديمهم عملياً للمحاكمة بضع أصوات حيث يشترط الدستورأغلبية الثالثين للاتهام .
3. مارس المجلس رقابة على ممارسات الحكومة في التعينات والوظائف الحكومية .
4. تم إعادة المئات من المفصلين السياسيين إلى أعمالهم .
5. أعيدت آلاف جوازات السفر المحجوبة إلى أصحابها .
6. تم الإفراج عن المسجونين السياسيين سواءً أكانوا معتقلين أم محكومين .
7. تم رفع القيود عن سفر المواطنين .
8. تم إلغاء استمزاج الدوائر الأمنية بخصوص التعين في معظم الدوائر .
9. قام نواب الحركة الإسلامية بحجب الثقة عن الحكومات التي تفاوض العدو اليهودي .
10. تم إغفاء صغار المزارعين من فوائد القروض الروبية .
11. أدانت الحركة الإسلامية المفاوضات مع العدو اليهودي .
12. أسهومت الحركة الإسلامية في حل الكثير من المشاكل التي كان يعني منها أبناء قطاع غزة كجوازات السفر والرخص المهنية ومرة الإقامة .
13. تم فتح كلية شريعة في جامعة اليرموك وكلية للدعوة أصول الدين في وزارة الأوقاف .
14. تبني قضايا العائدين من الكويت وتخفيض جمارك السيارات وقبول أبنائهم في الجامعات .
15. الاهتمام بشؤون أبناء فلسطين من حيث تسهيل سفره وتسويقه منتجاتهم .
16. مواجهة سياسة الحكومة في الضرائب ورفع الأسعار .
17. المطالب بزيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين وقد تمت الزيادة واعتمدت في موازنة عام 1993م .
18. عقد عدد من المناقشات في قضايا السياسة التربوية والإعلامية والاقتصادية والزراعية والبطالة والسعار والمديونية وقضية بنك البتراء .
19. توجيه عدد كبير من الأسئلة للوزارة في مختلف القضايا ، وتوجيه العديد من الاستجابات .
20. القيام بمسألة عدد كبير من الوزراء واستجوابهم وتوجيه المذكرة عليهم والاقتراحات والتوصيات في مختلف القضايا التي تهم الوطن والمواطنين .
21. تبني قضايا المواطنين في مختلف الدوائر والنجاح في تلبية الكثير منها .

برنامجاً الانتخابي

أ. على الصعيد الداخلي

1. في السياسة التشريعية :

إن من أهداف حزبنا السعى نحو تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع وفي سائر مجالات الحياة ، ومن وسائلنا الوصول إلى تنمية تشريعاتنا مما يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية والعمل على سن التشريعات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف .

وبناء عليه فإننا سنعمل خلال المجلس النيابي الثاني عشر على ما يلي :

1. العمل على إلغاء وتعديل بعض المواد الدستورية بهدف تعزيز الديمقراطية وترسيخ مسيرتها ومنها :

أ. المادة ( 34 فقرة 3 ) : بحيث توضع الضوابط التي تضمن عدم حل مجلس النواب إلا عندضرورة القصوى .

ب. المادة ( 86 فقرة 1 ) : من أنه لا يجوز محاكمة أحد أعضاء مجلس الأمة ما لم يصدر قرار من المجلس بالأكثرية المطلقة لمحكمته وما لم يقضى عليه في حالة التلبس بجريمة غير سياسية .

ج. المادة ( 78 فقرة 3 ) : بحيث تصبح الدورة العادبة لمدة ثمانية أشهر .

د. المادة ( 94 فقرة 1 ) : لا يجوز إصدار قوانين مؤقتة عندما لا يكون مجلس الأمة غير منعقد إلا في حالة الضرورة القصوى كالحرب والآفات والكوارث وأن القانون القائم أصبح تطبيقه مستحيلاً .

2. العمل على تقيد ممارسات الدوائر الأمنية لتنسجم مع الدستور وقوانين الحريات بما يضمن عدم توقيف المواطنين بدون مذكرة قانونية واحتجاز جوازات سفرهم ومنعم من العمل في المؤسسات الرسمية وغيرها .

3. العمل على تحديد وتقيد السلطة التقديرية الممنوحة لوزير الداخلية والحكام الإداريين في منع الاجتماعات العامة لأن هذا الحق مصان بموجب المادة ( 16 ) من الدستور .

4. العمل على تعديل قانون الانتخاب المتضمن الكثير من التغرات والنصوص المخالفه للدستور بما يمس المساواة والديمقراطية ومن تلك التغرات والمخالفات على سبيل المثال لا الحصر :

أ. حدد قانون الانتخاب سن التاسعة عشرة للمواطن الذي يحق له الانتخاب وهذا يتناقض مع القانون المدني الذي اعتبر الهيئة هي بلوغ المواطن سن الثامنة عشرة ، وهذا يتعارض مع الديمقراطية التي تقوم على ترسیخ قواعد الشورى والتمثيل لا على تضييقها وبشكل خاص بالنسبة إلى الشباب الذين هم أمل الأمة ورجال مستقبلها .

ب. كذلك نص القانون الحالي على حرمان من كان متمنياً إلى تنظيم غير مشروع من الترشح للانتخابات النيابية وهذا يجعل المرشحين تحت رحمة السلطة التنفيذية وقدرتها ويفؤى إلى استبعاد السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ويكون النواب ممثلين لها لا للشعب .

ج. قانون الانتخاب الحالي يعطي السلطة التنفيذية سلطات وصلاحيات واسعة في إدارة العمليات الانتخابية وأن الوضع السليم يقتضي أن تعطى الصالحيات الواسعة للسلطة القضائية في إدارة العمليات الانتخابية حتى توفر الأدوات المناسبة لإدارتها .

د. العمل على إعادة تقسيم مناطق المملكة إلى دوائر متساوية من حيث عدد السكان وعدد المقاعد النيابية المخصصة لها توخيأً للعدالة وانسجاماً مع الدستور .

هـ. تحقيق العدالة في تخصيص عدد المقاعد النيابية في كل دائرة بما يتناسب مع عدد السكان فيها مع مراعاة البعد الجغرافي .

و. العمل على إلغاء المقاعد المخصصة على أساس طائفي أو عرقي أو جهوي انسجاماً مع الدستور .

ز. العمل على إلغاء قانون الانتخاب المعدل الذي يحصر إرادة الناخب بانتخاب مرشح واحد فقط في الدائرة التي تخصص لها عدد من المقاعد بحيث لا يغدو النائب ممثلاً إلا لناخبه فقط ويعزز العصبية والطائفية والإقليمية .

5. العمل على تعديل قانون هيئة تطوير وادي الأردن لتحقيق العدالة في توزيع الوحدات وتمكين المواطنين العائزين على الوحدات بشكل قانوني ووفقاً للقوانين المقررة من التصرف بأملائهم وإعطائهم سندات المستجبل .

6. العمل على تعديل قانون المالكين والمستأجرين بما يضمن العدالة والتوازن بين حقوق المالكين والمستأجرين .

7. العمل على إعادة النظر في القوانين المالية بما يضمن تطويرها من الربا والحرام والتوجه نحو الشريعة الإسلامية .

8. إعادة النظر في قانون مؤسسة التلفزيون بقصد إعطاء دور للجان الأهلية في تسيير البرامج التلفزيونية بما لا يتنافى مع آداب وتقاليد هذه الأمة وينسجم مع رسالة الإسلام في بناء شخصية المواطن .

9. إعادة النظر في قوانين التقاضي وقانون أصول المحاكمات المدنية وأصول المحاكمات الجزائية بما يحقق العدالة ويضمن عدم إطالة إجراءات التقاضي والفصل فيها .

10. تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث يشمل صلاحياته تدقيق سائر المؤسسات المستقلة والشركات التي تساهمن فيها الحكومة مهما كانت نسبة مساهمتها .

11. تعديل قانون التقاعد المدني والعسكري بما يضمن تحسين أوضاع المتقاعدين وتحقيق العدالة بين المتقاعدين القدماء ونظرائهم من تقاعدوا حديثاً ومع إصدار قرارات الإحالة على التقاعد وغير المبررة .

12. إجراء التعديلات اللازمة على قوانين الأراضي بما يمكن المواطنين الذين أقاموا مساكنهم أو زراعتهم على أراضي الدولة من التصرف بها والشعور بالاستقرار والأمان .

13. تعديل قانون أأنه عمان الكبرى بما يضمن انتخاب مجلس الأمانة انسجاماً مع التوجه الديمقراطي .

14. وضع قانون حديث للمجالس البلدية والقروية بما ينسجم مع المستجدات والتوجهات الديمقراطية ، وإعطاء هذه المجالس صلاحيات تتناسب مع حجم مسؤولياتها ويكفل لها قدرأً من الاستقلالية .

15. إعادة النظر في القوانين التي تحكم المؤسسات المستقلة المختلفة بدمج المتشابهة منها وإلغاء المؤسسات غير الضرورية وإدخال موازنات جميع المؤسسات ضمن قانون المازنة العامة للدولة .

16. إعادة النظر في قانون سلطة مينة العقبة بشكل يمكن من تجاوز السلبيات وإيجاد رقابة حقيقة وعادلة على إجراءات التنظيم .

17. إعادة النظر في قانون العقوبات بحيث تتلاءم هذه العقوبة مع خطورة الجريمة وتشكل رادعاً مناسباً يحد من ارتكابها .

18. وضع النصوص القانونية التي تضمن سلامة العمال في المنشآت الصناعية وتوفير الأمن الصناعي لهم .

2. في الحريات العامة وحقوق الإنسان

إن سياسة العرب في هذا المجال تقوم على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على حياة الإنسان وعقله وحربيته وماله .. وسيعمل الحزب على أن توفر الدولة للمواطنين سائر الحريات العامة وتصونها من كل اعتداء بما فيها الحرية العقلية والدينية والحرية السياسية ، والعلمية وحرية الرأي والصحافة ، والمحافظة على أسراره في ميراساته ومكالماته الهاتفية وحياته الزوجية وحق المواطن في العمل والحياة الحرة الكريمة ، وحق الواعظ في تبليغ دعوة الله للناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسنعمل في مجال الحريات العامة وحقوق المواطنين على ما يلي :

1. العمل على إيجاد الأمان النفسي لكل مواطن ، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي والتعدى والانتقام بسبب فكره وتوجهه السياسي .

2. الدفاع عن الحريات العامة لكل المواطنين بلا استثناء والدفاع عن كل مواطن نعتقد أنه مظلوم بكل الوسائل الممكنة .
3. العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر آرائهم ومعتقداتهم .
4. محاربة الرشوة والمحسوبية ومعاقبة كل مرتش ومحاربة سائر أنواع الفساد .
5. العمل على تقرير مبدأ العدالة ونكافحة الفرض لجميع المواطنين في التعدين والعمل والترقية .
6. استكمال العمل في إنشاء اتحاد طلبة الأردن .
7. استكمال العمل لإقرار قانون نقابة المعلمين .
8. العمل على عدم تدخل الأجهزة الأمنية في تعين الموظفين .
9. دعم النقابات المهنية بما يكفل حريتها واستقلالها .

### 3. في السياسة التربوية

إن للتربية والتعليم دوراً فاعلاً في صناعة الأجيال المتعاقبة ، وتسليحها بالعلم النافع الذي يبعد عنهم الجهل ويقود إلى النور ، إذا أحسنا اختيار برامج التعليم المختلفة من المدرسة إلى الجامعة ، وأحسنا اختيار القائمين على هذه المهنة الجليلة ، فكانوا ممن جمع بين العلم والخلق ، لتمكن من تحقيق أهداف التربية المنشودة في بلدنا ، التي تسعى إلى تقديم الأجيال وتعاملها مع المستجدات بعقل مفتوح وفؤدية نافذة مبصرة ، ويلاحظ أن الوضع التربوي في بلدنا يعاني من أزمات كثيرة سواء في وضع المعلم أو المنهاج أو الإداره التربوية أو البناء المدرسي وهذا عائد إلى السياسات التربوية المتعاقبة ، وأمام هذه الأزمات فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :

1. تأكيد ما جاء في قانون التربية والتعليم الذي ناقشه مجلس النواب في دورته السابقة بخصوص فلسفة التربية والتعليم في الأردن والأسس التي تستند إليها وأولها الإيمان بالله عز وجل ، إلى جانب تأكيد أن الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان وبعللي من مكانة العقل ، ويحضر على العلم والعمل والخلق ، وتأكيد العلاقة العضوية بين الإسلام والعروبة لتحقيق التربية وبناء الشخصية الإسلامية المتميزة .
2. تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يتلائم مع أهداف فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في الأردن وحذف ما يتعارض معها من الكتب المدرسية المؤلفة حديثاً ، والتركيز على أن يكون العاملون في ميدان المناهج من أهل العلم والصلاح .
3. التركيز على القضية الفلسطينية في المناهج والكتب المدرسية باعتبارها القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين وعدم إماتتها في نفوس الأجيال ، تحت تأثير اتفاقيات الصلح مع اليهودي ، وتنصيصات على العصبية الاجتماعية والوطنية مخاطر التحدى اليهودي وتهديد لأمننا الوطني .
4. محاربة التطبيع التربوي مع العدو اليهودي في مناهجنا وكتابنا المدرسي إنقاذاً للأجيال من أحطر هذا التطبيع .
5. العمل على إبقاء الحاجز النفسي عند الناس تجاه اليهود وأعداء الله وأعداء رسوله مدنسي مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحظى الأرض المقدسة والعمل على تقوية هذا الحاجز لتبقى جذوة المقاومة والتصدي في الأمة وأجيالها المتعاقبة بتوارثها حتى يتم التحرير بإذن الله .
6. إعادة النظر في حرص التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي ، والعمل على زيادة حرص اللغة العربية في مرحلة التعليم الثانوي ، إذ كيف يمكن لطالب الفرع العلمي أن يتعلم لغته ويفهمها في ثلات حرص فقط في كل صف من صف التعليم الثانوي .
7. الالكتفاء بالخبرات التربوية والوطنية ما أمكن وعدم استيراد الخبراء الأجانب لخطورة تأثيرهم على مناهجنا الوطنية وكتابنا المدرسي مما يشوه حضارتنا ويمسح شخصية أبنائنا .
8. تطبيق مبدأ نكافحة الفرض والتنافس الشريف القائم على الأسس العلمية بين جميع العاملين في ميدان ل التربية والتعليم لدى شغل الوظائف الفنية والإدارية المختلفة ، واعتماد أساس معلن في هذا المجال مما يوفر للعاملين استقراراً نفسياً ويهفthem على رفع مستوى الأداء في الإدارة التربوية .
9. اعتماد معايير موضوعية الشورى في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة في المؤسسة التربوية والابتعاد عن القرارات القائمة على المزاج الفردي أو الفوقي والاستعلاء والإفادة من جهود العاملين بوضع كل شخص في مكانه المناسب الذي يمكنه من العطاء المتميز .
10. العمل الحيث على أن ترى نقابة المعلمين النور بعد طول فترة المطالبة بها والمحاكمة في تنفيذ ذلك، لتمكن من الدفاع عن حقوق أعضائها وتصونها ، ولتسهم في رسم السياسة التربوية وترسيدها.
11. تحسين واقع المعلمين المعيشي ، وذلك بزيادة رواتبهم ، واعتبار التعليم مهنة ، وإقرار علاوة خاصة بذلك ، ودعم صندوق إسكان المعلمين ، والعمل على إيجاد سكن وظيفي ملائم للمعلمين والمعلمات العاملين في المناطق النائية .
12. إقرار تشريعات واضحة تتصل بأخلاقيات مهنة التربية والتعليم ، وتصون كرامة المعلم ، وتفرض احترامه على الطلبة وأفراد المجتمع ، وعدم التهاون مع الذين يحاولون العبث بكرامته والاعتداء عليه، ليتمكن من أداء رسالته المتميزة في جو من الاحترام والتقدير والاستقرار .
13. تحسين نوعية التعليم والابتعاد عن أساليب التلقين الممولة ، واعتماد الأساليب التربوية الحديثة التي تركز على التعلم الذاتي ، وتنمي التفكير العلمي الناقد ، وتبني شخصية الطالب القيادية ، وتراعي الفروق الفردية بين المتعلمين .
14. الحرص على توفير المصادر والمراجع الفكرية والدينية والعلمية في مكتبات المدارس المختلفة ، وعدم حرمان المدارس الصغيرة من ذلك ، والتركيز على الكتب التي تبني اتجاهات إيجابية لدى الطلبة .

15. الاهتمام بالأندية المدرسية الحديثة في جميع مناطق المملكة وعدم التركيز على مناطق معينة دون غيرها ، والعمل على إلغاء نظام الفترتين ، والحرص على أن يشتمل البناء المدرسي على مسجد أو مصلى .
16. التركيز على أوجه النشاط المدرسي التي تبني لدى الطلبة الإبداع والترويح الإيجابي ، والابتعاد عما سواها ، مما يتناقض مع أحكام ديننا .
17. الاهتمام بالتعليم الخاص ، والحد من ارتفاع الرسوم في بعض المدارس ، ومساواة رواتب المعلمين والمعلمات العاملين فيها برواتب العاملين في وزارة التربية والتعليم كحد أدنى ، وحمايتهم من الفصل التعسفي وحرمانهم من حقوقهم دون إبداء الأسباب المقنعة .
18. التحذير من مفهوم القطرية على حساب الأمة في برامج التعليم المختلفة .
19. الاهتمام بالطلبة الموهوبين ووضع برامج خاص لمؤلاء للإفادة من ذكائهم المتميز وتوجيههم التوجيه السليم بما يخدم مصلحة بلدنا وتقدمه .
20. تشجيع التعليم المهني وتوسيعه بما يسد حاجة المجتمع ويخفف من البطالة .
21. محاربة الاختلاط في المؤسسات التعليمية المختلفة في المدارس وكليات المجتمع والجامعات ، لما لذلك من أخطار وأضرار تهدد أخلاق الأفراد وبناء المجتمع .
22. وضع خطة تكفل تحرير المواطنين الأميين من أميتهم خلال فترة زمنية لا تتجاوز عام 2000 وتوفير التشريعات والبرامج والحوافز الكافية بذلك .
23. التركيز على التخصصات التي تهم المجتمع الأردني في التعليم العالي ، وضبط تسرب الكفاءات العلمية المتميزة إلى خارج الوطن ، ووضع الحوافز المالية والعلمية التي يمكنها تحقيق ذلك .
24. ضبط التعليم الجامعي ومراقبته عبر آلية معينة ، وبخاصة في الجامعات الأهلية للاطمئنان على مستوى الطلبة الأكاديمي وقدرتهم على العطاء بعد التخرج .
25. زيادة فرص التعليم العالي في الجامعات الأردنية ، وبخاصة في مجال الدراسات العليا ، للتخفيف على المواطنين من جهة ، وتوفير العملات الصعبة من جهة أخرى .
26. تشجيع البحث العلمي وفتح آفاقه المتسعة أمام المتعلمين وتوثيق الصلة بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي ، وتخصيص ميزانية لذلك في المراكز العلمية داخل الجامعات ، ليتمكن العلماء من أداء دورهم بكفاءة واقتدار ، واستصدار التشريعات التي تكفل استقلالية مراكز البحث بما يوفر لها القدر الكافي من الحيادية .
27. العمل على تأكيد استقلالية الجامعات الرسمية وإعادة العمل بنظام مجلس الأمناء الذي يصون هذا الاستقلال .
28. العمل على إيجاد مصادر تمويل للجامعات الحكومية وتنمية صناديق الاستثمار فيها لاستفاد من ريعها في تخفيف العبء المالي عن الطلاب ، واعتماد أساس عادلة ومعلنة عند إيفاد الطلبة في مختلف المراحل في بعثات دراسية داخل البلاد وخارجها .
29. اعتماد أساس عادلة ومعلنة لقبول الطلاب في الجامعات أو إيفادهم في بعثات دراسية وإلغاء الاستثناءات لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين أبناء الوطن الواحد .
4. في السياسة الثقافية والإعلامية
- نظراً للدور العظيم الذي تضطلع به الثقافة والإعلام في بناء تشكيل عقلية المواطن وبناؤه شخصية الأمة والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية الأصيلة وتحديد دورها الحضاري فإن حزيناً سيعمل على ما يلي :
1. وضع فلسفة إعلامية مبنية من عقيدة الأمة وحضارتها وقيمها ومنسجمة مع النصوص الدستورية التي تؤكد على ان دين الدولة الإسلام وأن الأردن دولة من الأمة العربية .
2. ترسیخ الانتدامة للأمة العربية والإسلامية وحضارتها وتاريخها والاعتزال بها ، في كل وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفاز وسيئماً .
3. بناء السياسة الإعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة والاستقلالية والحيادية ، ومراعاة التنوع والتعدد وحق الاختيار ، والموافقة بين الحرية المسؤولة ، والالتزام بصدق الخبر وتوعية المواطن وحرأة الطرح في مراقبة السلطة . مع عدم التجريح والإثارة المبتذلة .
4. تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشيء من الإفساد والتغريب والغزو الثقافي ، ومواجهة التطبيع الثقافي والإعلامي مع العدو الصهيوني وإبقاء حالة القطيعة والعداء معه .
5. اهتمام وسائل الثقافة والإعلام بالالتزام باللغة العربية والفصيحة باعتبارها إطار ثقافتنا الإسلامية ووعاءها .
6. فتح أفقية الإعلام الرسمي ( وكالة الأنباء الأردنية ، الإذاعة ، التلفاز ) أمام جميع الآراء بما فيها المعارضة بحيث تكون معبرة عن التعددية والتنوع ومسيرة الديمقراطيات التي تعيشها البلاد ، لا ضد المواقف الرسمية فحسب .
7. تطوير قانون نقابة الصحفيين بما يكفل الاستقرار النفسي والمادي للعاملين في هذه المهنة ويحل مشكلات خريجي الصحافة والإعلام .
8. العمل على حل مشكلة البطالة بين خريجي كليات الصحافة والإعلام .
9. تسهيل حصول الصحفيين والإعلاميين على المعلومات في سبيل تمكين الحقائق للجمهور ، ومراقبة سائر السلطات بما يحقق مصلحة الوطن .
10. إلغاء النص الذي يتضمنه نظام الخدمة المدنية والقاضي بمنع الموظفين الحكوميين من الكتابة في الصحف باعتباره متناقضاً مع الدستور ومع قانون الأحزاب .
11. وقد تدخل الأجهزة الأمنية في منح رخص دور النشر ومراكز البحث والدراسات والمطبوعات ومؤسسات قياس الرأي العام والالتزام بنص قانون المطبوعات في هذا المجال .
12. تشكيل لجان أو مجالس لمراقبة المواد الإعلامية بحيث تمنع كل ما يتنافى مع عقيدة الأمة وقيمها وثوابتها ، والتعاون مع الجهات القضائية والمؤسسات الرسمية في حماية أمن الأمة الثقافي والأخلاقي، على أن يشارك في هذه اللجان أو المجالس ممثلون عن قطاعات الوعظ والإرشاد والتربية والتعليم .

13. التركيز على البرامج الإسلامية لإبراز دور الفكر الإسلامي في بناء المشروع الثقافي للأمة وعرض تاريخ الأمة وتراثها عرضاً هادفاً يعيinya في ترشيد مسيرتها الحاضرة والمستقبلة .
14. منع دخول آليات الغزو الثقافي من أقراص الستلايت وقصرها على المؤسسات الإعلامية والسياسية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة ، وعدم إعطاء ترخيص للقنوات الإعلامية الغربية للبث من خلال الأردن لما تمارسه من هيمنة ثقافية وأخلاقية ، ونشر للانحلال وتنبييع مع العدو .
15. تسهيل وصول الصحافة الأردنية إلى محيطها العربي بحيث تكون رسالتها مرتبطة بقضايا الأمة تأثيراً وتأثراً .
16. إعادة النظر في الجمارك المرتفعة على ورق الصحف وسائر وسائل الكتابة والثقافة ، فالثقافة والإعلام لا تقلان أهمية عن الخبر والغذاء .
17. وضع الأساس العادل في التعين والترقية في المؤسسات الإعلامية ، ومنع التدخلات الأمنية في التوظيف في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .
18. تشكيل مجلس أعلى للتوجيه والإعلام والثقافة ينسق بين أعمال وزارات التوجيه ( الإعلام ، التربية ، الأوقاف ) حتى لا يهدى جهاز ما بينه الآخر ، وتلتزم جميعها بقيم الأمة وأخلاقها .
5. في سياسة الوعظ والإرشاد سنعمل على النهوض بالوعظ والإرشاد ليؤدي رسالته العظيمة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والوقوف في وجه التهويء ، والتغريب والدعوات المدamaة ، والمبادر الفاسدة ، وتحصين الناس بالعقيدة الصحيحة ، والأخلاق الإسلامية الكريمة ، وهدايتهم إلى عبادة ربهم وطاعته ، والتمسك بشريعته ، وتطهير حياتهم وأعمالهم ومعاملاتهم من المعاصي والآثام وتنزكية نفوسهم بخشية الله وتقواه ، والتحلي بأداب الشريعة وأحكامها ، وسنعمل على تحقيق هذه الأهداف بإذن الله تعالى من خلال ما يلي :
1. تحويل جهاز الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف إلى مؤسسة ذات استقلال إداري ومالى لتتمتع بالصلاحيات التي تساعدها على القيام برسالتها العظيمة بقوه وكفاءة .
  2. العمل على دعم هذه المؤسسة بالمؤهلين من خريجي كليات الشريعة والدعوة ، لسد الفراغ الكبير في المساجد .
  3. العمل على دعم كلية الدعوة وأصول الدين لتشيد بناها ، وتنستكم حاجاتها من الأساننة وأعضاء هيئة التدريس .
  4. العمل على دعم كليات الشريعة والمتوفيقين من الطلاب فيها وقسم الدراسات العليا ، لتخريج المؤهلين القادرين على القيم برسالة الوعظ والإرشاد ، وتفقيه الناس بأمور دينهم .
5. العمل على بناء المساجد في العاصمة وسائر المدن والقرى والبادية والتعاون مع أمانة عمان الكبرى والمجالس البلدية والقروية لخصيص قطع الأرضي المناسب للمسجد ضمن المخططات التنظيمية للأحياء السكنية ، التعاون كذلك مع أهل الخير ليشاركوا في إعمار بيت الله .
6. العمل على إزالة القيود التي تعوق عمل الوعظ والسعى لتحسين وضعه الاجتماعي والمعيشي .
7. العمل على تطوير وسائل الوعظ والإرشاد والاستفادة من التقنيات الحديثة والعمل على تعميم دور القرآن الكريم في جميع المساجد .
8. تفعيل صندوق الدعوة الإسلامية في وزارة الأوقاف بمشاركة القطاع الخاص من أهل الخى رووالشركات لينفق منه على تطوير مستوى خدمات الوعظ والإرشاد .
9. العمل على التعاون مع الجمعيات النسائية ودوائر المرأة في الوزارات ، والمؤسسات ، والجمعيات الخيرية ، لتقوم المرأة بدورها العظيم في بناء المجتمع والنهوض به في جميع المجالات .
10. العمل على إحياء رسالة المسجد في تجديد حلقات العلوم الشرعية المختلفة ، وبمده بالعلماء والفقهاء والمربيين ، ووصله بجمهور المسجد ، وجيرانه ليحقق المسجد رسالته الاجتماعية في إصلاح ذات البين ، والتعاون على البر والتقوى ويكون مركز إشعاع حضاري في المجتمع .
11. تحويل دائرة الإفتاء إلى مؤسسة مستقلة على غرار دائرة قاضي القضاة ودعمها بالموازنة الكافية ، والصلاحيات اللازمة ، لتملا الفراغ الكبير في مجال الفتنى بالعلماء والفقهاء المشهود لهم بالعلم والفضل ، والتقوى ، ويكون في كل محافظة دائرة للفتوى يرتبط بمفتيها في المحافظة عدد من المفتين العلماء المؤهلين المنتشرين في المدن والتجمعات السكنية .
6. في السياسة الاجتماعية لما كان بناء المجتمع بناءً سليماً متاماً هدفاً كبيراً يسعى لتحقيقه كل المخلصين في هذا الوطن فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :
1. النهوض بالرجل والمرأة جمياً ، فالنساء شقائق الرجال كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .
  2. حماية الطفولة ورعايتها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم ، وحظر استخدام الأطفال في أعمال تلحق بهم الأذى ، ومنع تشغيلهم قبل بلوغهم السن القانوني .
  3. محاربة الفقر من خلال الدعوة إلى العدالة في توزيع الثروة والإصلاح التشاريعي والاقتصادي ومن خلال نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام ومن خلال تشجيع الجمعيات الخيرية ورفع القيود عن نشاطاتها .
  4. العمل على برنامج للأسرة المنتجة بحيث تقوم الأسرة الفقيرة بسد احتياجاتها من خلال توفير الدولة لوسائل الإنتاج الميسورة لها ، في المجالين الصناعي والزراعي .
  5. تطوير مراكز الدراسات الاجتماعية بحيث تتمكن من تقديم المعلومات الدقيقة لصانع القرار في المجال الاجتماعي .
  6. معالجة التشوّهات الاجتماعية كالتشريد والتسلّو وتعاطي المخدرات والكحول .
  7. تفعيل تطبيق قانون رعاية المعاقين الذي أقره مجلس الأمة عام 1993م والذي يعتبر نقلة نوعية حضارية في هذا المجال .
8. زيادة عدد دور رعاية الأطفال الأيتام وتوزيعها على جميع المحافظات .
9. إنشاء صندوق للزواج ، تشارك فيه الدولة ، لمساعدة الشباب الراغبين في الزواج من خلال إعطائهم القروض الميسرة .

10. مضاعفة مخصصات صندوق المعونة الوطنية ، وتسهيل إجراءات استفادة المواطنين منها فيسائر المحافظات وفق معايير موضوعية عادلة .
11. مضاعف مخصصات صندوق التنمية والتشغيل بحيث تضاعف فرص العمل في المشاريع التنموية الفردية والجماعية في مختلف المحافظات ، وبهذا تقل نسبة البطالة وتزداد فرص العمل أمام المواطنين الراغبين في الاستفادة من أموال الصندوق عن طريق القرض الحسن والمراقبة المقررة وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
12. إيجاد نشاطات تنمية في المناطق الريفية والتجمعات السكانية الفقيرة ومن هذه النشاطات مزارع الأبقار وتربية الدواجن والمواشي وتصنيع منتجاتها من أصوات وشعر وألبان وإيجاد مشاغل حياة يدوية أو ميكانيكية ، ويمكن تمويل هذه النشاطات عن طريق المنح والقروض وذلك بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والتعاونية في المناطق المختلفة .
13. تنشيط اتحاد الجمعيات الخيرية في كل محافظة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ، والتفكير الجدي في إلغاء اليانصيب الريسي وعمل مشروع بديل يسمى مشروع الدينار الخيري ، يرفع شعار دينار من كل مواطن في العام لدعم العمل الخيري في جميع مجالات الخير .
14. دعم المؤسسات الخيرية العاملة في مجال رعاية البنت .
15. دعم الجمود الرامية لحماية الأسرة من التفكك وإحاطتها بالرعاية الازمة لأهميتها القصوى في سلام المجتمع ونهضته .
16. تطوير فكرة الضمان الاجتماعي وتفعيل مؤسسته لتصبح قادرة على تأمين حق المواطنين في السكن والغذاء والدواء .
17. إعلان الحرب على الفساد بكل صوره ، ووضع القوانين الرادعة الكفيلة بحماية المجتمع من الفساد والمفسدين من خلال اتخاذ الإجراءات التالية :
- مكافحة وسائل الانحراف الأخلاقي ومعاقبة مرتكبي الفاحشة .
  - مكافحة القمار بكل أشكاله من ألعاب ويانصيب ومسابقات وغيرها باعتباره كسباً حراماً ينكره الإسلام .
  - مكافحة المخدرات بدون هوادة ، وتشديد عقوبة تهريبها أو المتاجرة بها أو تعاطيها .
  - منع الخمر صناعة وتجارة وتدالواً وتعاطياً .
  - إغلاق صالات الرقص في الملاهي والفنادق وغيرها .
18. التأكيد على حق الوالدين بالرعاية التامة ولا سيما في مرحلة الشيخوخة وال الحاجة إلى العناية ودعم دور رعاية المسنين بالنسبة للذين لا يوجدون من يرعاهم .
19. التوسيع في إنشاء الجمعيات الخيرية لتعلم جميع الأحياء في المدن والقرى وتسهيل إجراءات الموافقة على ترخيصها .
20. المحافظة على الشخصية المستقلة للمجتمع بعيداً عن مظاهر التغريب والترف والاستهلاك والمباهة .
21. تفعيل دور الاتحاد النسائي وتوسيع قاعدته وتطوير مهماته وتعديل قانونه بما يحقق ذلك .
- \* في مجال الرعاية الاجتماعية الخاصة
- تقديرأً من حزينا للظروف القاسية التي تعيشها بعض الفئات من المواطنين من أصحاب الإعاقات المختلفة فستعمل على ما يلي :
1. تطوير مراكز الإعاقات في الأقضية والألوية والمحافظات كماً ونوعاً وبذل مزيد من الرعاية لرفع مستواها لتكون مولداً كريماً لمثل هؤلاء .
  2. إقامة دار للمسنين في كل محافظة وبذل الجهد لإيوائهم بصورة تصور لهم الحياة الطيبة والعيش الكريم .
  3. العناية بخريجي التربية الخاصة والحاقدم بالمعاهد والمراكز الخاصة وإعطائهم الأولوية في أن يعملوا بها باعتبارهم ذوي تخصص وقدرات متميزة في هذا المجال .
  4. إقامة معارض في مختلف المحافظات تشتمل على الأيدي المبدعة من ذوي العاهات والإعاقات لتسويق إنتاجهم في السوق المحلية والعربية والدولية .
  5. التعامل مع الأرض تعاماً انتمائياً إنتاجياً بالتعاون مع وزارة الزراعة لتوزيع الأرض على العاملين فيها المستخرجين الخير منها ليكون للمواطن العامل المجد قطعة أرض يأكل منها وينتج .
  6. إقامة نمطين من المدارس للجانحين :
- أ. مدارس أكاديمية ذات هيئات تدريسية ومناهج وكتب وإلحاد ملاعب بها ومكتبات ومصليات واعتماد عدد من الأخصائيين من التربويين والنفسيين ومراقبى السلوك تمهدأً لنقل التائبين منهم من ذوي السلوك السوي إلى مدارس الحكومة لدمجهم في المجتمع .
- ب. مدارس صناعية للذين انقطعوا عن الدراسة فترة طويلة ويلحق بهذه المدارس ورش متخصصة للحدادة والنجارة والكهرباء والميكانيك والدهان والتجيد ليتخرج منتسبيوها أصحاب مهن يدوية تدر عليهم الرزق الحال ل توفير العيش الكريم لهم .
- \* في مجال المرأة
- لا بد من تعزيز مكانة المرأة كما قررها الإسلام بعيداً عن العادات الواقدة والتقاليد الراكرة الغربية عن ثقافتنا حيث أن المجتمع لا يمكن أن ينهض ببنصفه ، وقد أثبتت المرأة الأردنية أنها قادرة على تمثيل قيم الإسلام ورفض أشكال التبعية والتخلف ، وأثبتت حضارتها في كافة المجالات عاملة ومتعلمة ، وبما أن المرأة شريكة الرجل في تحقيق مقاصد الدين وأهداف الأمة ، سيعمل حزيناً على :
1. العمل على تحصيل حقوق المرأة الشرعية من خلال تفعيل التشريعات المنصفة لها ، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها .
  2. تحصين المرأة بالثقافة الإسلامية وتأكيد شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام والالتزام ، والتأكد على خصوصية دور المرأة باعتبارها أمًا ومربيه في التصدي لسياسات التطبيع وأشكاله كافة .
  3. توعية المرأة بحقوقها الشرعية ( مثل حقها في العمل والتعليم واختبار الورج وحقوق الميراث ... ) وتعزيز ما تحقق للمرأة من حقوق أقرها الإسلام ، وصونها من التعدي والانتهاك .

4. تفعيل الاتحاد النسائي الأردني من خلال تعديل قانونه بحيث يستوعب المرأة الأردنية أينما كانت ويعبر عن طموحاتها .  
5. توطيف طاقات المرأة في العمل العام ، وإبراز دورها في بناء المجتمع والمشروع النهضوي للأمة من خلال مشاركتها الفعالة في جميع مجالات العمل التنموي والعمل السياسي .

في مجال الشباب

يمثل الشباب ذكوراً وإناثاً الطاقة الفاعلة في المجتمع ، وهو شريك في الحاضر وفي المستقبل ، كما أن اتجاهات النمو السكاني في الأردن تؤكد أن أعداد الشاب في تزايد ، وهم بذلك يمثلون حضوراً كمياً ، إضافة إلى حضورهم النوعي فهم يملكون طاقة العمل والوقت الكافي ومثالبة الطموحات ، وإذا ما أحسن توجيههم وفتحت أمامهم الأبواب تحولت طاقاتهم ومثاليتهم إلى إنتاج وعلم وتنمية ، أما إذا إساء التوجيه وأغلقت الأبواب تحولت الطاقة إلى هدم وفraig وفساد .  
ولا بد من أن يتمثل الشباب قيم الإسلام حتى يتمكن من بناء شخصيته وتحقيق ذاته ، والإسهام في بناء وطنه ، ولا بد من تنمية الجوانب الروحية ، والفكريّة ، والبدنية ، والاجتماعية ، بشكل شامل ومتوازن .

وسيعمل حزبنا على ما يلي :

1. مواصلة العمل على تأسيس الاتحاد العام لطلبة الأردن ، وعدم الالتفاق حول فكرته ، وتوفي ركل دعم له للنهوض برسالته في تمثيل الشباب الأردني وتلبية طموحاته .
2. التوسع في إنشاء المؤسسات الشبابية وترشيد القائم منها لينسجم مع عقيدة الأمة ، والتي تعمل على تحقيق الشخصية الشبابية في مختلف أبعادها الروحية والعقلية والجسمية والاجتماعية .
3. العمل على إعداد الشباب جهادياً من خلال التدريب العسكري والتعبئة الروحية ، كما لا بد من ممارسة العمل المنتج من خلال معسكرات التدريب زراعية وخدمة اجتماعية وما إلى ذلك .
4. دعم الأندية الرياضية والثقافية ، ووضع حد للتدخلات في شؤونها ومحاربة الطواهر السلبية للأندية من العصبية والجهوية والإقليمية والتنافس غير المشروع .
5. استثمار طاقات الشباب في العمل التطوعي والخيري والتنموي بما يخدم الأمة وينبني الوطن .

في مجال السياسة الإسكانية

لما كان توفير المسكن الذي يستر ساكنيه ويقيمه الحر والقر حقاً لكل مواطن ، ولما كان الأردن يعاني من أزمة في المساكن ناشئة عن ارتفاع كلفة الأرض الصالحة للسكن وعن عودة كثير من المواطنين الذين كانوا يعيشون في الخليج عودة قسرية فإن حزبنا سيعمل على ما يلي :

1. تخصيص بعض أراضي الدولة غير الصالحة للزراعة وإقامة المدن والقرى عليها وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود لإقامة مساكنهم عليها .
2. العمل على توفير المساكن لصغار الموظفين وذوي الدخل المحدود بسعر الكلفة وبأقساط ميسرة خالية من الربا وتوزيعها على المستحقين بعدالة .
3. وضع سياسة راشدة تضمن إعادة النظر في نوع البناء من حيث الكلفة وبعد ما أمكن عن الإضافات غير الضرورية من حيث الواجهات المعمارية وغيرها .
4. تشجيع عقود الإسكان الموقعة للشريعة الإسلامية وإعفاء المستفيدين من مشاريع الإسكان ممن الفوائد الريوية .
5. تشجيع إنشاء مجمعات الإسكان الوظيفي الملحوظة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والشركات العامة والمصانع الكبيرة ، الأمر الذي يعمل على تأمين حاجات الموظفين والعمال الأساسية ويزيد من إنتاجيتهم وفعاليتهم .

للأعلى ^

طباعة الصفحة